

النيابة تفتتح في رام الله مؤتمرها السنوي بالشراكة مع تركيا

رام الله - وفا : افتتحت النيابة العامة تحت رعاية رئيس دولة فلسطين محمود عباس، امس، بمدينة رام الله، المؤتمر السنوي التاسع (الفلسطيني- التركي المشترك)، تحت عنوان: "الأدلة الرقمية بين مقتضيات التحقيق وحقوق الإنسان".

وافتتح المؤتمر بالنشيدين الوطنيين الفلسطيني والتركي، وغرض فيلمان أحدهما عن عمل النيابة العامة في فلسطين، والأخر عن النيابة العامة التركية، بحضور أعضاء من اللجنتين التنفيذية لمنظمة التحرير، والمركزية لحركة "فتح"، وممثلين عن المؤسسات العاملة والخاصة، ورؤساء الأجهزة الأمنية.

وقال نائب رئيس الوزراء في حكومة تسيير الأعمال زياد أبو عمرو في كلمة ألقاها نيابة عن الرئيس، "أن المؤتمر يبرز بمواضيع ومداولات ترفد عملنا الدؤوب، لتكريس سيادة القانون وحماية الحقوق والحريات وإجتثاث الجرائم التقليدية والمستحدثة، وهو يأتي في وقت لا تزال فيه أمامنا تحديات جديدة لتعزيز استقلالية وهيبة السلطة القضائية رغم التقدم الذي تم تحقيقه على هذا الصعيد، واستمرار العمل الحثيث لزيادة ثقة المواطن في القانون وأسس العدالة في فلسطين". وأوضح أن أي إنجاز في دور وفالية النيابة العامة هو تطویر للسلطة القضائية ككل، وإرساء لمبادئ العدل والشفافية في دولتنا".

وأضاف أن القيادة الفلسطينية مصممة على المضي قدما في إزالة كافة العقبات أمام سلطة القانون التي تحمي المواطن، وتؤسس للعدالة، وانطلاقا من إيماننا الراسخ بأهمية الفصل بين السلطات، واستقلال القضاء كجزء من أركان الدولة التي نتطلع لإقامتها.

من جهته، قال رئيس المحكمة العليا، رئيس مجلس القضاء الأعلى المستشار عماد سليم، إن المؤتمر يأتي في ظل ظروف دولة معقدة تمر بها القضية الفلسطينية تهدف لتوحيد القدس بمباركة من الولايات المتحدة، ما يتطلب منا قضاة وأعضاء نيابة عامة ورجال قانون، إن نثق مع القضاة الشرفاء، لإبراز قيمتنا العادلة في كل المحافل القضائية الدولية. وأضاف سليم أن المؤتمر يعتقد في ظل ازدياد جرائم تكنولوجيا المعلومات، لذا فإن اختيار عنوان المؤتمر للتصدي لهذه الجريمة، وهو يهدف لتبادل خبرات، وبناء شراكات، وتوثيق العمل المجتمعي، وتعزيز سيادة القانون في هذا المجال. وأوضح أن مجلس القضاء الأعلى ينظر باهتمام كبير لحقوق الإنسان، وحيرياته، وفي ظل ازدياد الجرائم الإلكترونية في فلسطين نثمن دور النيابة العامة في التصدي لهذه الجرائم، بالتعاون مع رجال الأمن، لا سيما بعد تشكيل وحدة متخصصة بالجرائم الإلكترونية، ثم تشكيل نيابة متخصصة للتعامل مع هذه الجرائم.

وأشار إلى أنه تم تقديم ١٧٣ شكوى في العام ٢٠١٣، بيد أنها

فاقت الألف جريمة ٢٠١٨، وأصبحت تؤثر على حق الإنسان في الخصوصية، وفي الرأي والتعبير"، مثمنا تعديل قانون الجرائم الالكترونية في فلسطين لتنسجم مع القوانين والحريات.

إلى ذلك، قال رئيس محكمة الاستئناف العليا في جمهورية تركيا المستشار إسماعيل رشتو سيرت، إننا نثق في فلسطين مهد الحضارات، ونحن فخورون جدا أن نكون اليوم في هذا المؤتمر المميز، ونحن نتكلم عن أساسيات البحث والتحري وحقوق الإنسان، ولذلك كان هذا المؤتمر الدولي المشترك. وأضاف أن المشاركين من مختلف أنحاء العالم اختبروا بشكل دقيق وهم يمثلون مختلف المؤسسات الدولية، ونحن في هذا البلد الجميل نسعى لتعزيز حقوق الإنسان ونفتخر بالعمل سويا مع النيابة العامة في دولة فلسطين.

وأوضح المستشار رشتو سيرت، أن القيم الأساسية لحقوق الإنسان هي فوق كل شيء فالعدالة تشكل النواة الأساسية لنا وللجميع، نحن هنا لنرفع من القيام الإنسانية ونحافظ عليها وهذا المؤتمر وجد لهذا الهدف.

وتابع قائلاً: إن المعلومة الخاصة بالنيابة العامة تطورت وأصبح جمع الأدلة الرقمية معها في عمل النيابات العامة ومؤسسات العدالة، ولذلك نحن نسعى لتكون جاهزين للتماشي مع التطورات للحفاظ على حقوق الإنسان.

إلى ذلك، قال مدير مكتب برامج فلسطين في الوكالة التركية للتعاون والتنسيق (TIKA) وهي الوكالة الممولة للمؤتمر أحمد رفيق "لدينا ٦١ مكتبا في دول العالم، ونعمل في ١٥٠ دولة، وبقمنا بتنفيذ ٥٥ مشروعا في فلسطين منذ العام ٢٠٠٥، في مجالات التعليم، والصحة، ومجالات أخرى، بقيمة ٨,٢ مليار دولار، مشيرا إلى أن المساعدات التي تم تقديمها في مختلف أرجاء فلسطين وصلت إلى حوالي ٤٠ مليون دولار أيضا.

إلى ذلك، قال المستشار العام للرابطة الدولية للمدعين العامين جاري بالث (IAP) إن الرابطة أنشئت عام ١٩٩٥، ولديها مئات المؤسسات الأعضاء من مختلف دول العالم".

وأضاف إن لدينا تحديات قضائية وقانونية لضمان محاكمة عادلة هو أساس عملنا، وكل ذلك يحتاج إلى التعاون بين النيابات العامة، ومن أجل تحقيق ذلك يجب أن يجتعم ممارسو المهنة معنا من أجل التنسيق والتعاون، نحن سعيون بالمشاركة في هذا المؤتمر ونتمنى له وكل المشاركين فيه النجاح. إلى ذلك، قال المستشار النائب العام للمحكمة العليا للاستئناف في جمهورية تركيا محمد أكارجا، إن التعاون المشترك بين فلسطين وتركيا ومن خلال عمل اللجان المشتركة تمكننا من إقامة هذا المؤتمر المشترك.

وأضاف إن المؤتمر عالي المستوى وسعيون بالشراكة في هذا المؤتمر مع دولة فلسطين، وفخرون بالحضور إلى فلسطين،

خلال إطلاق "مفتاح" مؤشر العدالة الضريبية ٢٠١٨

الدعوة إلى إعادة هيكلة السياسات الضريبية والتركيز على الإيرادات المباشرة

المالية والضريبية المعتمدة في فلسطين، التي تم العمل على إصدارها خلال العام ٢٠١٨.
أضاف: "لا بد لنا من التفكير العمق ووضع الاستراتيجيات الفاعلة لمواجهة التحديات من خلال سياسات أكثر استجابة لاحتياجات الناس وأكثر عدالة من خلال الأخذ بالأسباب والعوامل التي تمكن المواطن من الصمود، والأخذ بعين الاعتبار الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها أفراد المجتمع، وتحويل هذه التحديات إلى فرص تعزيز تكاتف الجهود في توسيع دائرة الحوار ما بين المؤسسة الرسمية والجهات ذات العلاقة، والبحث عن حلول ومقترحات للنهوض بواقع السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

بعد ذلك، استعرض الباحث فراس جابر في الجلسة الأولى نتائج وتوصيات التقرير، والتي خلصت إلى ضرورة إعادة هيكلة السياسات الضريبية، والتركيز على الإيرادات الضريبية المباشرة كضريبة "الثروة" بدلا من الاعتماد على الضرائب غير المباشرة، أي ضرائب الاستهلاك، وركز على أهمية انتاج سياسة ضريبية تصاعدية من خلال زيادة عدد الشرائح الضريبية للرفع من مستوى الإنصاف الاجتماعي، مع الأخذ بعين الاعتبار الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للسياسات الضريبية كالتعليم، والصحة، وحماية الاجتماعية.

بلدية جنين تنظم ندوة توعية بمشروع تحسين خدمة المياه في المدينة

جنين - محمد بلاص: نظمت بلدية جنين، أمس، ندوة توعية في قاعة المركز الشبابي الكوري التابع لها حول مشروع تحسين خدمة المياه في المدينة والممول من مؤسسة "جاكيا" اليابانية بالتعاون مع سلطة المياه.

وتم خلال الندوة، استعراض أنشطة المشروع المختلفة منذ انطلاقها بهدف نقل التجربة الفنية إلى البلديات

ومزودي خدمات المياه في الضفة الغربية.

وشدد رئيس البلدية الدكتور محمد أبو غالي خلال الندوة التي عقدت بحضور ممثلين عن البلديات الفلسطينية، على أهمية هذا المشروع الذي يسهم في تطوير قطاع المياه في المدينة وتحسين الخدمة المقدمة للمشتركين.

وقدم مدراء الدوائر والأقسام المختلفة في البلدية والذين لهم علاقة مباشرة بمشروع تحسين خدمة المياه، شرحا بمشاكل الفريق الياباني العامل في المشروع حول المشروع، وتناول المتحدثون، مخطط المشروع والتقدم العام للعمل، والتعامل مع مشكلة الفاقد في المياه من حيث الإدارة والأدوات والإستراتيجية المستخدمة في إدارة الفاقد ومناطق المشروع واحتساب كمية الفاقد والكشف عن التسرب وإدارة عدادات المياه، إلى جانب القراءات

ورشة في رام الله حول برنامج تطوير قدرات مدربي الوظائف الإشرفية

رام الله - "الأيام": نظمت المدرسة الوطنية الفلسطينية للإدارة، بمقرها في رام الله، أمس، ورشة عمل في إطار برنامج تطوير الخبرات السنغافوري الذي يهدف لإعداد مدربي الوظائف الإشرفية في الفئة الثانية.

وأوضح رئيس ديوان الموظفين العام، رئيس مجلس إدارة المدرسة الوطنية الفلسطينية للإدارة، موسى أبو زيد، أن برنامج تطوير الخبرات السنغافوري يؤسس بقوة لعمل كبير قد يقام في إطار التدريب في المدرسة الوطنية الفلسطينية للإدارة، كما بين مدى

الأيام

النيابة تفتتح في رام الله مؤتمرها السنوي بالشراكة مع تركيا

وموضوع المؤتمر هو موضوع هام لفلسطين وتركيا والنيابات العامة في العالم،

وأوضح أن الموضوعات التي يعالجها المؤتمر مهمة ويمكن أن تقدم الكثير من الفوائد والمعلومات للنيابات العامة، وسبل تطبيق اتفاقيات الأمم المتحدة في هذا السياق وضمان محاكمة عادلة للمتهمين وتحقيق حرية الانسان وحقوقه.

وبيّن أن التطورات التكنولوجية تحتم علينا تبادل المعلومات وتقااسمها والاستفادة من تجارب بعضنا البعض، والتهم المرتكبة في عالم الانترنت أصبحت ترتكب بشكل أفضل والشبكة العنكبوتية أصبح يستغلها الناس بشكل كبير والأشكال التي يتم فيها ارتكاب الجرائم متطورة ومتغيرة.

وفي السياق، قال النائب العام لدولة فلسطين المستشار أكرم الخطيب، في كلمته أن انعقاد المؤتمر يأتي في ظل تنامي الجريمة، مما يفرض وبإلحاح على أجهزة إنفاذ القانون مواكبة التطورات لفرص سيادة القانون وخلق مناخ من الأمان، ولا يأتي ذلك إلا من خلال تضافر كل الجهود الفاعلة في إنفاذ القانون وعلى رأسها النيابة العامة.

وأضاف إنه استجابة لهذه التطورات عملت النيابة العامة على تطوير قدرات كادرها وعناصرها البشرية ضمن مبدأ التخصص في العمل في إطار التكامل مع كافة الشركاء والداعمين.

وأوضح الخطيب، أنه رغم التحديات التي تواجهها النيابة العامة إلا أنها نجحت في القضاء على ظاهرة تراكم القضايا أو للمحاكم خلال العام الماضي ٨٠٪ من القضايا الواردة للنيابة.

وأشار الخطيب، إلى أن النيابة العامة نجحت في تطبيق برنامج الميزان الذي سهل سرعة الدعوة، وتعزيز الشفافية، وتفعيل التفتيش الرقابي على أعضاء النيابة.

وبيّن الخطيب أن النيابة العامة أدركت مدى أهمية التعاون القضائي الدولي لذلك بادرت لمواكبة التطورات والتحوّلات، للاطلاع على أنظمة العمل في العالم للاستفادة من التجارب الدولية، وتمكين النيابة العامة من تكوين ثقافة قانونية وتحديث الطاقة الإبداعية الخلاقة التي تندرج ضمن العمل الكبير والعميق لتطوير نظام العدالة في فلسطين.

وبيّن أن مؤتمر هذا العام متخصص بمناقشة الأدلة الرقمية وجرائم الحاسوب على مدار ثلاثة أيام، وسيعرض الخبراء تجارب دولية في ملاحقة الجرائم، والتعامل مع الأدلة الرقمية، ومواجهة إجراءاتها، وسيناقش المؤتمر خصوصية التعامل مع قضايا الأحداث وحماية الأسرة.

وعلى هامش المؤتمر تم توقيع مذكرة تفاهم بين النيابة العامة لدولة فلسطين والنيابة العامة لجمهورية الأرجنتين، وكذلك توقيع مذكرة تفاهم بين فلسطين وجمهورية بوتسوانا.

أيام فلسطينية 5



جانب من الاحتفال.

جامعة بيرزيت تفوز بجائزة محمد بن راشد للغة العربية

وبين أن حوسبة هذا الحكم الهائل من المعاجم كان عملاً شاقاً، خاصة أنه تمت طباعتها ومراجعتها على مدار عدة سنوات، وأنه رغم ضعف الإمكانيات المادية، إلا أنه تم إنتاج ما حملت به العديد من المؤسسات العربية قديماً لحفظ وحوسبة المعاجم العربية.

من جهته، بين أستاذ علم الحاسوب د. مصطفى جرار، ومدير مشروع محرك البحث، أنه قد تم تطوير هذا المحرك خلال السنوات التسع الماضية، وفق المعايير والمقاييس الصادرة عن منظمة الشبكة العالمية، خاصة المعايير المتعلقة بأسلوب نشر البيانات على الإنترنت، وكذلك المعايير المتعلقة بتحميل وتبادل البيانات الغوية.

وأضاف: "قمنا بحوسبة حوالي ١٥٠ معجماً عربياً ومتعدد اللغات، بعد ذلك قمنا بتوجيهها في قاعدة بيانات واحدة، والتي تشمل معاجم لغوية تقليدية وحديثة، ومصادر مصطلحات، ومكائن مترادفات، ومعاجم ثنائية وثلاثية اللغة، وقواعد بيانات تصريفية واشتقاقية، وفي شتى المجالات العلمية والهندسية والطبية، والتجارية والإنسانية. ويقدم محرك البحث ترجمات أدق بكثير من جميع المترجمات الآلية المتاحة (مثل غوغل للترجمة).

جامعة فلسطين الأهلية تطلق أيام التوظيف لخريجיה الإثنين المقبل

بيت لحم - "الأيام": تواصل جامعة فلسطين الأهلية تحضيراتها لتنظيم أيام التوظيف لخريجيهيها في حرم الجامعة،

والتي من المقرر أن تبدأ الإثنين المقبل وتستمر ثلاثة أيام. وأفادت مسؤولة وحدة الخريجين والتدريب في الجامعة ليزا حنظل، بأنه سيستغل أيام التوظيف العديد من الفعاليات التي تخدم الخريجيين وتكسيبهم الخبرة وتساعدهم في إيجاد فرص عمل.

وأوضحت أن أكثر من ٢٦ شركة ومؤسسة محلية، أكدت مشاركتها في أيام التوظيف لاستقبال طلبات التوظيف خلال

مقدسية تستعرض دور النساء في حماية القدس بمؤتمر عربي بالأردن

باعتقال الأطفال وزجهم بالسجون.

وأطلقت المشاركين في المؤتمر على وضع القدس العاصمة، مشيرة إلى أنه تم عزلها بجدار الفصل العنصري، وخضاع المقدسيين للقوانين الإسرائيلية الجائرة، والعمل على طمس المعالم العربية.

وتطُرقت إلى محاولات الاحتلال لإلغاء الهوية الفلسطينية بإغلاق المؤسسات العاملة في القدس، ومنع النشاطات الفلسطينية، حيث تم إغلاق ٢٥ مؤسسة، واعتقال ٣٠٠ طفل فلسطيني خلال العام الماضي وحده. وتحدثت عن محاولات فرض منهاج التعليم الإسرائيلي بكل الطرق، والمساعي لتغيير حقائق المكان عبر هدم البيوت وتشريد الأطفال والنساء، مبيئة أن هناك ٢٠ ألف بيت بالقدس مهدد بالهدم بحجة عدم الترخيص وغيرها من العقوبات الجاعية.

خلال مأدئة السلام النسوية

التوصية بتشكيل لجنة لمتابعة القضايا التوافقية ضمن وثيقة "الخطاب النسوي"

اليرة - "الأيام": دعت مجموعة من المشاركات والمشاركين في مأدئة السلام النسوية في فلسطين إلى تشكيل لجنة تضم نساء ورجالاً وشباباً من مختلف تجمعات الشعب الفلسطيني، لوضع الآليات المناسبة لتحديد القضايا الوطنية والاجتماعية والنسوية ذات الأولوية للعناية عليها، مع التأكيد على أن المدخل للتصدي لمصقبة القرن وغيرها من التحديات الوطنية والاجتمعية هو العمل على إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية.

ودعا المشاركون إلى تعميم وثيقة "خو خطاب نسوي توافقي"،

والترويج لها ليس على مستوى النخب فحسب، بل على مستوى القاعدة من الفصائل والاتحادات والنقابات والمؤسسات والأطر النسوية والمجتمع المدني، من خلال عقد حلقات حوار حولها، والترويج لها من خلال وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي وغيرها من أدوات التواصل.

وشددا على أهمية مواصلة الحوار بين مختلف مكونات الأطر النسوية، وتوسيع الحوار ليشمل قطاعات أوسع، مع التركيز على إشراك الشباب والتجمعات الأخرى، وخاصة فلسطينيي ٤٨ والشتات، من أجل المساهمة في حمل الخطاب النسوي التوافقي، بما يعزز من دور المرأة ومكانتها في المجتمع، وفي المشاركة السياسية ومواقع صنع القرار.

كما طالبو بضرورة اقتراح آليات للعمل على القضايا التوافقية عليها، ومواصلة الحوار لتذليل العقبات أمام القضايا غير المتوافقة عليها، ودعا إلى تطبيق القرارات والاتفاقيات الفلسطينية والدولية التي تضمن حقوق المرأة، ومراجعة مناهج التعليم وزيادة الثقافة المجتمعية بدور المرأة وحقوقها، وخاصة في الحالة الفلسطينية التي تعاني فيها المرأة من سياسات الاحتلال والنظرة المجتمعية الأبوية.

جاء ذلك خلال مأدئة السلام النسوية (٢٠١٨-٢٠١٩)، التي نظّمها